

برلمانيات يطالبن بنصيب للمرأة في حكومة التكنوقراط المرتقبة

وطالبت المشهداني رئيس الوزراء نوري المالكي بالإسراع في عملية شغل المناصب الوزارية الشاغرة، منتقدة الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها قضية تشكيل حكومة التكنوقراط. وقالت إن "على الحكومة الحالية، مفتوحة الكتل السياسية أثناء تشكيل الوزارات، باعتبار أن الحكومة هي حكومة وحدة وطنية ويجب بذلك تصحيح مسار العملية السياسية".

فيما أُنحت أسماء الموسوي، عضوة المكتب السياسي لمكتب الشهيد الصدر وعضوة الجمعية الوطنية السابقة، باللائمة على ما وصفته بـ "الدكورية" التي تتحكم في الحياة الاجتماعية بالعراق وتمنع المرأة من نيل استحقاقاتها السياسية. وقالت الموسوي إن "من المؤسف أن الدكورية ما زالت تحكم طبيعة مجتمعاتنا، والطبقة السياسية جزء من ذلك التصور الذي يعتقد بضرورة تسليط الذكر في كل مؤسسة". مبيّنة أن هذا هو ما دفع المشرع ربما للجوء إلى نظام الكوتا لكي تحصل المرأة على نسبة حضور في البرلمان.

ويوجب الدستور العراقي أن لا تقل نسبة النساء في البرلمان عن ٢٥ ٪. وأشارت الموسوي إلى أهمية مشاركة المرأة سياسياً "جدارتها التي أثبتتها في العملية السياسية، وللنسبة السكانية العالية التي تتمتع بها المرأة، وهي تتراوح بين ٥٥ و٦٠ ٪ من المجتمع العراقي".

وبررت الموسوي تأييدها لنظام الكوتا بأن من المهم "تجاوز المنظومة الاجتماعية الذكورية التسلطية في بداية الأمر، حتى يصبح من البديهي أن يرى المجتمع متصديات سياسيات وتصيح العملية تلك من المنظومة الاجتماعية في العراق...".

وأضافت "فيما بعد يمكن أن نعتمد على الإرادة الحرة في تشخيص ما هي الكوادر النسوية التي تصعد سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية".

من المشاكل التي تواجه المجتمع لا يمكن حلها إلا عن طريق النساء". وتابعت "في كثير من الأحيان لا يعرف الرجل ما تواجه العائلة العراقية من مشكلات، ولا يستطيع التغلغل في وسطها بقدر ما تستطيع المرأة فعله".

وأضافت الكتل الديمولوجي إن حكومة التكنوقراط "مهمة جدا في المجالات الخدمية، ومزالنا نفتقد إلى الخدمات بكل أشكالها سواء النفط منها أو الغاز أو كل ما يتعلق بالخدمات... وجزء من نجاح تلك الحكومة هو الاستعانة بقدره المرأة التي أثبتت فاعليتها في العديد من الخدمات التي لا يشاركها فيها احد".

وطالبت الديمولوجي بعدم الاقتصاد على إشراك المرأة في التشكيلات الوزارية، بل في كل مفاصل الدولة العراقية. من جانبها انتقدت نائبة عن جبهة التوافق العراقية دور الكتل البرلمانية في ما وصفته بـ "إقصاء" المرأة عن الوزارات المهمة، لكنها استدركت بأنها ستتمسك العذر في حال لم تسند لامرأة أية حقيبة وزارية نتيجة الظروف الاستثنائية.

وتساءلت تيسير المشهداني، عن الأسباب الحقيقية التي تدفع الكتل السياسية إلى تجاهل كفاءة المرأة وقدرتها على إدارة وزارات مهمة ومؤثرة، وانتقدت الكتل البرلمانية لعدم تقديمها مرشحات من النساء لشغل مناصب مهمة.

وتابعت المشهداني "نحن نلتمس العذر في حال عدم اختيار نساء في الوزارة القادمة، لأن الظرف الحالي ظرف استثنائي ويتطلب صلابة وجرة وقوة، وهذه يمتلكها الرجل". ورجحت المشهداني عدم اختيار وزيرات في حكومة التكنوقراط التي سيعلن عنها المالكي، وأضافت "لا اعتقد انه سيتم اختيار نساء من الكتل السياسية لتشغل منصب وراي، لأن رئيس الوزراء قال سأختار وزراء تكنوقراط لا ينتمون إلى كتل سياسية".



وتتكون التشكيلة الحكومية الحالية من ٣٧ حقيبة وزارية، بينها ست حقائب لوزراء دولة، لكن سلسلة انسحابات ثلاث كتل برلمانية كبيرة من الحكومة، تشغل نحو نصف الحقائب الوزارية، خلال الأشهر الأخيرة (التيار الصدري وجبهة التوافق والقائمة العراقية) وضع المالكي في موقف صعب، ولم تنجح مساعيه في إعادتها للحكومة فيما لم يستطع أن يعوض التشكيلة الوزارية الناقصة سوى بوزيرين لم يؤديا بعد اليمين الدستورية بعد جدال في البرلمان بشأن قانونية التصويت عليهما في جلسة جرت الأسبوع الماضي.

وبينت الطالبياني أن مشاركة المرأة في الحكومة الحالية نشطة، وأنها "أثبتت جدارة في الوزارات الثلاث التي أنيطت بها، (الإعمار والإسكان، البيئة، وحقوق الإنسان) ولكن نطالب بإعطائنا مناصب سيادية ومهمة كوزارة المالية مثلا". وتابعت "أتمنى أن تشغل المرأة في المستقبل مناصب مهمة، مثل وزارة الدفاع أو النفط أو المالية". لكنها المحت إلى أن مشاركة فاعلة للمرأة في التشكيلات الوزارية القادمة، تتطلب من المرأة نفسها أن "تجتهد للحصول على استحقاقها الوزاري، وتتهيئ نفسها للوقوف إلى الوزارات السيادية".

وكتلة التحالف الكردستاني المكونة من مجموعة أحزاب كردية أبرزها الحزبان اللذان يتزعمهما رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، هي ثاني أكبر كتلة بالبرلمان، بإشغالها ٥٨ مقعدا من إجمالي مقاعده البالغة ٢٧٥ مقعدا.

من جانبها، رأت النائبة عن القائمة العراقية، ميسون الديمولوجي، أن غياب مشاركة حقيقية للمرأة في التشكيلات الوزارية، سيستبعد جعل الوزارة فاقدة للفاعلية، خصوصا الوزارات الخدمية التي لا يخفى على احد ما تعانيه اليوم من ترد وسوء". مبرزة ذلك بأن الكثير

بغداد / وكالات طالبت عدد من البرلمانيات العراقيات بنصيب للمرأة في حكومة التكنوقراط التي يزعم رئيس الوزراء نوري المالكي تشكيلها، ورأين أنه لا يمكن أن تكون الحكومة المرتقبة فاعلة من دون مشاركة حقيقية للمرأة.

وفيما دعت نائبة عن التحالف الكردستاني أن تناط وزارة سيادية بالمرأة، انتقدت أخرى من جبهة التوافق دور الكتل البرلمانية في ما وصفته بـ "إقصاء" المرأة عن الوزارات المهمة، لكنها قالت إنها ستلتزم العذر في حال لم تسند لامرأة أية حقيبة وزارية نتيجة الظروف الاستثنائية، في حين رأت برلمانية سابقة تنتمي للتيار الصدري بأن "المجتمع الذكوري"، هو وراء ذلك الإقصاء.

وقالت النائبة عن التحالف الكردستاني آلاء الطالبياني، إن "المرأة" ومن خلال التجربة أثبتت قدرتها على تولي المناصب الوزارية وإدارتها بالشكل الأمثل والأفضل". مشيرة إلى وجود مرشحتين لتولي مناصب وزارية في حكومة التكنوقراط التي ينوي رئيس الوزراء نوري المالكي تشكيلها قريبا.

وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي أكثر من مرة عن عزمه تشكيل حكومة جديدة "قائمة على أساس التكنوقراط" وتقليص حكومته الحالية، منتقدا مبدأ المحاصصة التي بنيت على أساسها حكومته، ودعا في الوقت نفسه إلى إعطائه صلاحيات أكبر في اختيار هؤلاء الوزراء.

ويقول المالكي إن هناك "تقبلا" من كل القوائم والكتل لهذا التوجه، لكنه شدد على أن ذلك "يحتاج إلى وقت للتحاور.. شريطة أن يكون لرئيس الوزراء الحق في اختيار الوزراء في مختلف الكوّنات". رافضا العودة إلى مبدأ المحاصصة الطائفية، وقال "لا نريد أن نعود مرة أخرى لحكومة تكنوقراط قائمة على مبدأ المحاصصة".

محكمة أمريكية تقبل دعاوى مقدمة من عراقيين بحق شركات أمنية

شملت عناصر "مجموعة الموارد الموحدة" الأمنية الأسترالية. واعتبر القاضي جيمس روبرتسون، أن محققي شركة "تايتان كورب" التي بات اسمها الرسمي الحالي 3-L كومينوكيشن تايتان كورب" عملوا تحت الإدارة المباشرة للجيش الأمريكي خلال عمليات استجواب السجناء العراقيين. وقال إن ذلك يمنحهم حصانة قانونية ضد أية دعاوى وذلك عملا بالقانونية التي تحظر مقاضاة عناصر الجيش الأمريكي أو البحرية أو حرس السواحل خلال الحروب.

غير أن روبرتسون رفض تطبيق نصوص الحصانة على شركة CACI إنترناشونال، التي اعتبر أنها كانت تملك حق الإمرة والإشراف على عناصرها. وقال إن السلطة التي امتلكتها الشركة على عناصرها تحول دون إعفائها من موجبات القانون، وفق ما جاء في قراره الذي حصلت شبكة CNN على نسخة

منه، إلا أنه أكد حق الشركة في استخدام هذا الدفع خلال المحاكمة على أن تفصل في القضية هيئة المحلفين. ويضم جانب الإدعاء في القضية مجموعة من المواطنين العراقيين الذين قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة في سجن (أبو غريب) وسجون أخرى كانت تحت الإدارة الأمريكية، كما يضم عددا من أرامل السجناء.

وقالت سوزان بورك، وهي إحدى محاميات الإدعاء، "يسرنا أن هيئة محلفين أمريكية ستقرر قريبا ما إذا كان يحق لشركات أمريكية تعذيب المعتقلين". ونددت الناطقة باسم شركة CACI إنترناشونال، جودي براون، بما قالت إنها "مزاعم شائنة" في هذه القضية، وقالت إن الشركة ترفض بشدة ممارسات التعذيب كما أنها قد تعاونت في السابق مع جميع المراقبين الحكوميين الأمريكيين الذين نظروا في قضايا مماثلة.

أما رايتشل روزنبلت، الناطقة باسم تايتان كورب فقد رفضت التعليق، معتبرة أن شركاتها لن تتدلى بموقف حول قضية معروضة أمام القضاء. وتعرض معتقلون على أيدي عناصر من الشرطة العسكرية والاستخبارات، وأدى نشر صور لجانب من تلك الممارسات البشعة إلى موجة غضب واشمزاز وإدانات عالمية.

وكانت بغداد قد شهدت عدة حوادث أمنية على صلة بنشاطات شركات الأمن الخاصة في العراق مؤخرا، إذ أطلق عناصر شركة "مجموعة الموارد الموحدة" الأمنية الأسترالية النار في التاسع من تشرين الأول الماضي على سيارة في بغداد قتلوا امرأتين مسيحيتين.

وجاء ذلك بعد أيام من حادثة عمق أثار، وقع في ساحة النسور ببغداد، حيث أقدم عناصر شركة بلاك ووتر الأمنية الأمريكية على قتل ١٧ عراقيا في ١٦ أيلول الفائت، وذلك بحجة الرد على إطلاق نار تعرضوا له في المنطقة، مما فجر أزمة دبلوماسية بين بغداد وواشنطن.

وقال مساعد بمجلس الشيوخ أنهم اضافوا بندا مؤقتا سيبقي باقي الحكومة تعمل حتى ١٤ كانون الأول. ونظرا لأن أغلب التشريع الخاص لتمويل الحكومة لم ينته بعد فان الحكومة تعمل بمشروع تمويل مؤقت يستمر حتى ١٦ نوفمبر تشرين الثاني.

وشمل مشروع ميزانية البيتاغون في العام الماضي ٧٠ ملياراتا لحربي العراق وافغانستان بهدف استمرار العمليات القتالية جارية حتى اقرار مشروع قانون انفاق "طارئ" أكبر حجما. وكان الجمهوريون يأملون أن يكون العام الجاري مختلفا.

وقال الديمقراطيون الذين يمثلون الأغلبية أنهم سيقدمون اقتراحا منفصلا بأموال إضافية للحرب ربما تصل إلى ٥٠ مليار دولار في وقت لاحق من الأسبوع الجاري. لكنهم قالوا أنهم سيربطون الاموال بقيود مثل اطار زمني لسحب القوات وهو ما اعترض عليه بوش في السابق. وتحدث ديفيد اوبي رئيس لجنة المخصصات في مجلس النواب وهو ديمقراطي من ويسكونسن يوم الاثنين عن تحديد "هدف قومي" لسحب القوات القتالية من العراق بحلول ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٨.



وقال النائب جون ميرشا وهو ديمقراطي من بنسلفانيا وجندي مشاة سابق ورئيس لجنة الانفاق الدفاعي بمجلس النواب "الشعب الأمريكي يريد الانتهاء من هذه الحرب". وأضاف قائلا للصحفيين ان الديمقراطيين يعتقدون ان الناخبين صوتوا لهم للحصول على الصلح في الكونغرس في ٢٠٠٦ من اجل انتهاء الحرب. وانتقد الجمهوريون توجه الديمقراطيين. وقال السناتور تيد ستيفنز من الاسكا ان الجيش ستضرب امواله في يناير كانون الثاني فيما يتعلق

مفاوضو الكونغرس يحذرون تمويل الحرب من ميزانية البيتاغون

بحرب العراق. وأضاف قائلا "اعتقد ان الكونغرس سيجعل الجيش يفسل اذا رفض تقديم الاموال التي تحتاجها تلك القوات الان". لكن اقتراحه لاضافة ٧٠ مليار دولار للحرب رفض في اقتراع.

ومن ناحية أخرى اوضحت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب وهي ديمقراطية من كاليفورنيا الى ان حدث احصاء للخسائر البشرية يشير الى ان عام ٢٠٠٧ هو الاكثر دموية للقوات الامريكية في العراق. ورفع مقتل سبعة جنود يوم الاثنين عند الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في العراق منذ بداية العام الحالي الى ٨٥٣ جنديا. واسوأ عام سابق كان ٢٠٠٤ وشهد مقتل ٨٤٩ جنديا.

ويوفر مشروع القانون الذي وافق عليه اعضاء لجنتي المخصصات من مجلسي النواب والشيوخ ٤٦٠ مليار دولار لميزانية البيتاغون الاساسية للعام المالي ٢٠٠٨ الذي بدأ في الاول من اكتوبر تشرين الاول. وستذهب هذه الاموال الى جميع اوجه الانفاق من نظم الاسلحة الى رواتب الجنود. وافاد مكتب الميزانية بالكونغرس انه حتى الان اعطى الكونغرس ادارة بوش ٦٠ مليارات دولار لحربي العراق وافغانستان وبلغ الانفاق في العراق ٤١٢ مليار دولار. ويسعى بوش للحصول على ١٩٦ مليار دولار اخرى للحرب في العراق وافغانستان حتى ٣٠ سبتمبر ايلول من العام القادم. وتم تمويل حرب العراق وافغانستان الى حد كبير منذ اواخر عام ٢٠٠١ من خلال مشاريع قوانين "طارئة" أو "تكميلية". لكن الديمقراطيين وهم الغلبية في مجلسي الكونغرس يقولون انهم سينظرون حتى العام القادم لمناقشة احدث طلب لبوش. وقال مارشا ان المفاوضين دمجوا بعض طلبات التمويل من بوش في ميزانية البيتاغون الاساسية مثل ١١,٦ مليار دولار لعربات مدرعة لحماية الجنود من القنابل التي تزرع في جانب الطريق. وأشار ايضا الى ان مشروع قانون تمويل البيتاغون يزيد بمقدار ٣٩,٧ مليار دولار عن الماضي. ويشمل مشروع القانون رفع رواتب الجنود بنسبة ٣,٥ في المئة. ويخصم المشروع ٨٥ مليار دولار من طلب بوش لبناء درع الدفاع الصاروخي الاوروبي الذي تعارضه موسكو. وقال مارشا ان ذلك سيمنع الادارة من البدء في بناء موقع الصواريخ في بولندا رغم تمويل اجهزة الرادار في جمهورية التشيك.

نازحون يعانون من اجارات المنازل المرتفعة وندرة الوظائف

وقال مكتب الموضوعية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تقديراته هي ان عدد العراقيين النازحين في شمال العراق يبلغ ٨٠٠ الف عراقي. ويقول موظفو الاغاثة ان ٤,٢ مليون عراقي فروا من منازلهم منذ عام ٢٠٠٣. وفر نحو مليوني شخص الى الخارج معظمهم الى سوريا والاردن.

وقالت جمعية الهلال الاحمر العراقية ان اسر النازحين تقتصر على الرعاية الصحية وغير قادرة على ارسال الاطفال الى المدارس بينما لجأ البعض الى مبان عامة من منازلهم. وادت اعمال العنف منذ عام ٢٠٠٣ التي أسفرت عن مقتل عدد كبير من الاشخاص الذين يعولون اسرهم وفقا لمنظمة اوكسفام الخيرية.

ويجاء تقرير في وقت سابق من العام الحالي قالت اوكسفام ان ٤٣ في المئة من العراقيين يعيشون الآن في "فقر تام" باقل من دولار واحد يوميا. وفي نفس الوقت قالت جمعية الهلال الاحمر العراقية في تقرير جديد ان اعداد العراقيين النازحين محليا في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ قفزت ووصلت الى ٢,٣ مليون في نهاية ايلول.

وقالت بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق في تقرير امس الاول ان نحو ١٦٠ الف عراقي فروا الى ثلاث محافظات شمالية منذ عام ٢٠٠٦ بحفا عن ماوى من العنف والعمليات العسكرية والجريمة في مناطق اخرى بالعراق.

وقالت دانا جاربر الخبيرة في شؤون النازحين العراقيين لدى المنظمة الدولية للهجرة ان تدفق النازحين ادى الى ارتفاع اجارات المنازل في مدن شمالية مثل اربيل وتعرض بعض المستأجرين للطردها

قالت المنظمة الدولية للهجرة انه ندرة الوظائف والايجارات المرتفعة بشدة جعلت الحياة أكثر صعوبة على العراقيين النازحين. نتيجة لتهديد تركيا هذا الشهر بشن هجوم عسكري مما زاد من أعداد العراقيين الذين هجروا منازلهم في شمال البلاد.